Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 341-361
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.19

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
PISSN: 1813-1719
EISSN: 1813-1813

The Role of Small Industrial Enterprises in Alleviating the Problem of Unemployment in the City of Erbil for the Period (2005-2020)

Researcher: Bamo Ali Abdulkaream
College of Administration and Economics
University of Salahaddin
bamokurdistan432@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Shler Ali Salih
College of Administration and Economics
University of Salahaddin
Shler.salih@su.edu.krd

Abstract

This research aims to introduce the concept of small industrial enterprises in the Kurdistan Region. As well as to study the reality and size of unemployment in the Kurdistan economy, focusing on Erbil Governorate for the period(2005-2020) with an indication of the impact of small enterprises in alleviating the problem of unemployment. By following the descriptive analytical approach based on analysis of some economic indicators, data and statistics published in some statistical reports and bulletins issued by local and international authorities. One of the most important findings of the research is the high relative importance of small industrial enterprises in operation, as they are labor-intensive projects, despite their fluctuation throughout the research period.

Keywords: Small industrial enterprises, Unemployment, Kurdistan Regional Government.

دور المشاريع الصناعية الصغيرة في التخفيف من مشكلة البطالة في مدينة اربيل للمدة (2005-2020)

الباحث: بةمو علي عبدالكريم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين

أ.م.د. شلير علي صالح
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة صلاح الدين

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى التعريف بمفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة في اقليم كوردستان وكذلك إلى دراسة واقع البطالة وحجمها في الاقتصاد الكوردستاني وبالتركيز على محافظة أربيل (2005-2020) مع بيان أثر المشروعات الصغيرة في التخفيف من مشكلة البطالة، وذلك باتباع المنهج الوصفي التحليلي المعتمد على تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والبيانات والاحصاءات المنشورة في بعض التقارير والنشرات الاحصائية الصادرة من جهات محلية ودولية. ومن أهم النتائج الذي توصل اليه البحث ارتفاع الاهمية النسبية للمشاريع الصناعية الصغيرة في التشغيل لكونها مشاريع قادرة على خلق فرص عمل أكثر، بالرغم من تذبذبها طوال مدة البحث.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصناعية الصغيرة، البطالة، حكومة اقليم كوردستان.

المقدمة

تحظى الصناعات الصغيرة في الوقت الراهن باهتمام بالغ من قبل القائمين على اعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء. وذلك انطلاقاً من الدور الحيوي الذي تؤديه في تحقيق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية من خلال حل العديد من المشكلات لعل أهمها مشكلة البطالة، فهذه الصناعات تملك إمكانات لخلق الوظائف والمساهمة في تخفيض التكاليف، فضلاً عن قدرتها على التناغم والتأقلم مع التغيّرات الحاصلة في المتغيرات الاقتصادية.

في ذات السياق، يعد مؤشر مساهمة الصناعات الصغيرة في خلق فرص جديدة للباحثين في سوق العمل من أهم المعايير المستخدمة لتقييم أثر هذه الصناعات على المتغيرات الاقتصادية. لذا يعد هذا البحث محاولة لمعرفة إسهام الصناعات الصغيرة في التشغيل والعمل باعتماد بيانات احصائية لفترات زمنية متعددة عن محافظة أربيل.

كما يتضمن البحث إطاراً منهجياً لعرض مشكلته وأهدافه وأهميته، كما يتضمن تأطيراً نظرياً للمفاهيم قيد البحث، أما الجانب الإجرائي فتضمن المعالجات الإحصائية لعدد من الجداول مع إيجاد تحليلات منطقية لها.

أولاً. منهجية البحث:

1. **مشكلة البحث:** على الرغم من الدور المحوري للمشاريع الصناعية الصغيرة في أنشطة الإنتاج والتشغيل والابتكار، وصولاً إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، مع هذا تؤشر حالة تردّي الوضع الحالي للقطاع الصناعي برمته، عموماً تعبّر التساؤلات التالية عن مضامين مشكلة البحث وكالآتي:
   أ. هل توجد رؤية واضحة المعالم حول البطالة ومعدلات التشغيل لدى متخذي القرار في أقليم كردستان بعامة ومحافظة أربيل بخاصة؟
   ب. هل يتم تبنّي سياسات اقتصادية سليمة من شأنها النهوض بقطاع الصناعات الصغيرة؟
   ج. ما هو الدور الحقيقي للصناعات الصغيرة في خلق فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة في محافظة أربيل؟
2. **أهمية البحث:** تكمن أهمية البحث في التعريف بالدور المتوقع من الصناعات الصغيرة من خلال قدرتها في المساهمة في تشغيل قوة العمل العاطلة، ويستلزم ذلك توفير البيانات الديموغرافية الدقيقة بهدف حصر الموارد البشرية في وقت معين والاستفادة منها في التخطيط المستقبلي لاستثمار قوة العمل، كما تأتي أهمية البحث من معالجته لأحد أهم الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية ألا وهي مشكلة البطالة بمختلف أشكالها الدورية والإحتكاكية والهيكلية، فالمرونة التي تعد السمة الغالبة للمشاريع الصغيرة تمكّن من خلق فرص عمل مؤقتة ودائمة.
3. **أهداف البحث:** يسعى البحث إلى تحقيق أهداف عدة يقع في مقدمتها التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في محافظة أربيل وحصر دورها في خلق فرص عمل جديدة، فضلاً عن تحقيق الأهداف الآتية:
   أ. التعرف على عرض العمل في محافظة أربيل باستعراض تطور حجم السكان ومعدلات نموه.
   ب. تحديد قدرة الاقتصاد المحلي في امتصاص العمالة الفائضة الناجمة عن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني.

ج. تحديد معدلات البطالة إجمالاً في أقليم كوردستان-العراق، وأربيل على وجه الخصوص تمهيداً لتقديم آليات معالجة واقعية.

4. فرضية البحث: بغية تقديم إجابة مناسبة لأسئلة البحث وتحقيقاً لأهدافه، حددت فرضية رئيسية مفادها:

❖ للمشاريع الصناعية الصغيرة أهمية اقتصادية تتجلى في قدرتها على ايجاد فرص عمل جديدة. وتنبثق عن هذه الفرضية ثلاث فرضيات فرعية وكالآتي:

أ. أن لزيادة معدلات نمو المشاريع الصناعية الصغيرة معدلات استيعاب أكبر لقوة العمل العاطلة من المشاريع الكبيرة خصوصاً في المدى القصير، بالإضافة الى قدرتها على خلق فرص عمل جديدة.

ب. تسهم كثافة المشاريع الصناعية الصغيرة في الحد من معدلات البطالة.

5. نطاق البحث:

النطاق الزماني: المدة (2005-2020).

النطاق المكاني: محافظة أربيل.

6. منهجية البحث: اعتمد المنهج الوصفي في عرض الأطر النظرية للموضوع وعرض للمتغيرات في البحث، مع استخدام الحقائق حول مشكلة البطالة، واعتمد المنهج التحليلي في عرض واقع المشاريع الصناعية الصغيرة وتحديد دورها المتوقع في التخفيف من مشكلة البطالة من خلال المعطيات والاحصاءات المتوافرة في هذا المجال.

ثانياً. الإطار النظري:

المبحث الأول: مفهوم البطالة وأنواعها وآليات قياسها

أ. **مفهوم البطالة:** هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بتحديد مفهوم البطالة، وإن تعددت التعريفات التي تناولتها، فهناك من يرى أن البطالة هي الحالة التي تنطبق على الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون، ولكنهم يبحثون بشكل جدي عن فرص عمل. ويرى البعض الآخر أن البطالة تمثل اختلالاً بين قوة العمل المتوافرة وبين فرص العمل المتاحة، وبشكل عام يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة وهما المفهوم الرسمي والذي يمثل الفرق بين كلية العمل المعروضة وكلية العمل المطلوبة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة (Mankiw, 2000: 133)، أما المفهوم العلمي للبطالة فيحددها بالحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً (نجا، 2005: 2-8). أما التعريف الأكثر شيوعاً فهو الذي أوصت به منظمة العمل الدولية والذي ينص على ان العاطلين عن العمل هم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا خلال فترة الإسناد الزمني في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وراغبين به ويبحثون عنه بشكل نشط ولكن دون جدوى (زكي، 1997: 47).

ب. طرق **قياس البطالة:** من أجل تحديد حجم البطالة، يتم استخدام ما يعرف بمعدل البطالة والذي يعبّر عن العلاقة بين عدد العاطلين إلى اجمالي عدد العمال المشاركين في القوى العاملة في فترة زمنية أي أن:

معدل البطالة = عدد العاطلين/ قوة العمل × 100

وتمثل قوة العمل أو السكان النشطين اقتصادياً كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون (عرب، 2006: 86)، والجدير بالذكر، أن حساب معدل البطالة يواجه صعوبات عدة وبالأخص في الدول النامية للأسباب الآتية (العايب، 2004: 17):

1. الاختلاف في مصادر البيانات المستخدمة.
2. صعوبة التعامل احصائياً مع مخرجات التعليم، والأفراد الذين يعملون لساعات محدودة والذين يطلقون عليهم بالعمالة الناقصة.

ج. **أنواع البطالة:** بالرغم من اتفاق الباحثين على وجود أنواع مختلفة للبطالة من حيث طبيعتها أو أسبابها، إلاّ أنه هناك عدة معايير يتم الاستناد عليها لأجل تحديد أنواع البطالة وكالآتي:

1. معيار درجة الوضوح: إذ يمكن تقسيم البطالة إلى نوعين هما:

❖ البطالة الصريحة أو السافرة: تعبّر عن حالة التعطيل الواضحة التي تواجهها جزء من قوة العمل المتاحة (زكي، 1997: 23).

❖ البطالة المقنعة: تمثّل تلك الحالة التي تساوي فيها الانتاجية الحديثة للعمل للصفر (العلي وآخرون،1990:234).

2. معيار الإرادة والاختيار: وفقاً لهذا المعيار يمكن تقسيم البطالة على:

❖ البطالة الاختيارية: وهي البطالة التي يتعطل فيها القادر على العمل بمحض ارادته واختياره (عبد الراضي، 2008: 45).

❖ البطالة الاجبارية: تعود إلى أفراد يرغبون في العمل بالأجر السائد في سوق العمل ولكنهم لا يجدونه، أي يتعطلون بشكل اجباري (قادر، 2005: 12).

3. معيار الاقتصاد: ويمكن من خلاله تقسيم البطالة الى:

❖ البطالة الدورية: وهي ترتبط بمراحل الدورة الاقتصادية بين الرواج والانكماش، ويفسر ظهورها بعدم مواكبة الطلب الكلي للإنتاج المتاح مما يؤدي إلى خلق الفجوات الانكماشية (الدباغ والجومرد، 2003: 383).

❖ البطالة الاحتكاكية: وهي ناجمة عن تغيّرات أو تطورات ظروف العمل التي تطرأ في الاقتصاد أو تنجم بسبب تنقل العاملين المستمر بين المناطق والمهن المختلفة، وينشأ بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل ولدى أصحاب الأعمال الذين تتوفر ليهم فرص عمل، مما يؤدي إلى عدم التقاء رغبة الطرفين (Robert, 2000: 402).

❖ البطالة الهيكلية: تظهر بسبب التغيّرات التي تحصل في هيكل الاقتصاد، كاكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة، فالتغيّر الهيكلي يصاحبه حالة من عدم التوافق بين المهارات المطلوبة والمهارات المعروضة في منطقة معينة (قادر، 2005: 9).

ومما سبق، فإن ظهور البطالة بأنواعها المختلفة إنما هي قصور الانظمة الاقتصادية عن أداء مهامها بالشكل المطلوب، لذلك فإن المسألة تتعلق بالنمط الانتاجي الساند والغالب، وعادة هو النظام الرأسمالي.

المبحث الثاني: التعريف بالمشاريع الصناعية الصغيرة وأهميتها ومعاييرها

أ. **تعريف المشاريع الصناعية الصغيرة:** لم يتم الاتفاق على تعريف موحد للمشاريع الصناعية الصغيرة فهو يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف امكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، إذ انتشرت منذ أواخر الستينات في القرن الماضي فكرة تفيد بأن المشروعات الصناعية الصغيرة لا تستطيع العيش في اطار وجود درجة كبيرة من اللايقين والمنافسة الشديدة في الأسواق بسبب بروز نظريات المنافسة غير التامة، ونظريات وفورات الحجم الكبير، فحسب هذه النظريات فإن معظم

المشاريع الصناعية الصغيرة يؤول للاختفاء أو الاندماج ضمن مشروعات أكبر (جامعة الدول العربية، الانترنيت)

لقد ظلت هذه الفكرة سائدة حتى الثلث الأخير من القرن الماضي، إذ أكد الاقتصاديون مرة أخرى على أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة بعد تعرض الشركات الكبرى لأزمات عدة وكانت من نتائجها (الأسرج، 2015: 3):

- ارتفاع عدد الباحثين للعمل بسبب انخفاض فرص العمل في الدول الصناعية.
- الحاجة إلى اقامة مصانع صغيرة ذات تكلفة استثمارية منخفضة تتمتع بمرونة عالية على التغيّر السريع.

وقد عزز هذا التوجه ظهور بوادر العولمة واشتداد المنافسة العالمية التي حتمت على كبرى الشركات اتخاذ اساليب أكثر مرونة في التنظيم من خلال التعاقد أو التعهيد (Outsourcing) مع منشآت أصغر داخل الحدود او خارجها لإنتاج بعض مكونات منتجاتها النهائية بغرض التحكم في التكلفة.

إن تعبير "صغير" بحد ذاته مفهوم نسبي يختلف من دولة لأخرى ومن قطاع الى آخر، ومن وقت الى آخر حتى في داخل البلد الواحد، فضلاً عن ذلك، فإن المشروعات التي قد تعد صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً ذات الأسواق الكبيرة قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية، وفي هذا الصدد تشير إحدى الدراسات في الولايات المتحدة الامريكية بأن هناك اكثر من (55) تعريفا مختلفاً للمشروع الصغير في (75) دولة، عموماً يعرف المشروع الصناعي الصغير بأنه منشأة مستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ على نصيب محدود من السوق (خزع، 2013: 130).

وتم تعريف المشروع الصناعي الصغير وفقا للجنة التنمية الاقتصادية في الأمم المتحدة بأنه المشروع الذي يتضمن اثنين من الخصائص هي عدم انفصال الملكية عن الادارة (الملكية ورأس المال تتمثلان في فرد أو مجموعة من الافراد) وصغر حجم المشروع بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة (الأسرج، 2015: 3).

ب. **المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة:** تتعدد المعايير المستخدمة لتصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة والتي في الغالب يتم تقسيمها على نوعين هما المعايير الكمية والمعايير النوعية وكالآتي:

1. المعايير الكمية: وتتمثل في حجم رأس المال المستثمر، وعدد العاملين، وحجم الإنتاج، والتكنولوجيا المستخدمة وقيمة المبيعات، ويعد معيار عدد العمال من أبسط المعايير وأكثرها شيوعاً وأدناه والجدول رقم (1) يوضح استعراض لبعض التصنيفات المختلفة (صليبي، 2012: 2).
2. المعايير النوعية: تستند إلى الخصائص النوعية للمشاريع الصناعية الصغيرة من حيث درجة تأثيره في السوق، وأيضاً شكل الإدارة وملكيته، والمعيار التنظيمي والقانوني.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 341-361
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.19

الجدول (1): عدد من الآراء حول معيار عدد العاملين لتصنيف المشاريع الصناعية لمنظمات ودول مختارة

ت	الدولة او الجهة	المعيار عدد العمال	المشاريع متناهية الصغر	المشاريع الصغيرة	المشاريع المتوسطة
1	الامم المتحدة للتنمية والصناعة			10–50	
2	البنك الدولي		اقل من 10	10–50	50 –100
3	التنمية والتعاون الاقتصادي OECD		5 –19	20–99	100–499
4	ماليزيا	5–50	أصغر من 75		
5	اليابان	أصغر من 300			
6	العراق		1–9	10–29	30 فما فوق
7	اقليم كوردستان		1–9	10–29	30 فما فوق

المصدر: إعداد الباحثان استنادا الى: صليبي، ياسمين سعدون (2012)، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة: الواقع والآفاق، مديرية الاحصاء الصناعي، بغداد. من الانترنت www.cosit.gov.iq.

ومن أجل مواجهة الصعوبات في المقارنة، تبنّت العديد من الدول المتقدمة والنامية تعريف منظمة العمل الدولية والذي ينص على أنها المشاريع التي يعمل بها أقل من 10 عاملين (مقري ويحياوي، 2011: 9).

ومما سبق فان المشاريع الصناعية الصغيرة تقسم على أربعة أقسام وكالآتي: (النمروطي، 2012: 4)

- ❖ المشاريع الصناعية المنزلية.
- ❖ المشاريع الصناعية الحرفية.
- ❖ المشاريع الصناعية الصغيرة الريفية.
- ❖ المشاريع الصناعية الصغيرة الحديثة.

ج. أهمية المشاريع الصناعية الصغيرة: وتتلخص بالآتي:

1. توفر المشاريع الصغيرة فرص عمالة منخفضة التكلفة بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة، إذ أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة، وتشير بعض الدراسات أن المشاريع الصغيرة استطاعت أن توفر أكثر من (15) مليون فرصة عمل للفترة (1992-1998) (جميل وعبدالحليم، 2005: 32)، وفي السياق نفسه توفر المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ما بين (50-60)% من اجمالي فرص العمل في العالم (الأسرج، 2015: 1).
2. تعتمد في تخفيف أهداف التنمية الإقليمية والمحلية وتسريع التنمية الريفية بالقطاعات الحضرية.
3. تسهم المشروعات الصناعية الصغيرة بحوالي (46%) من الناتج المحلي الاجمالي، إذ أن المشروعات الصناعية الصغيرة المتوسط تمثل نحو (90%) من اجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم (الاسرج، 2015: 2) مما تعني قدرتها على انتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير

وانتاج السلع البديلة للسلع المستوردة ومن ثم مساهمتها في توفير العملة الاجنبية داخل البلد، ورفع احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية.

4. تشكل المشاريع الصناعية الصغيرة بيئة مناسبة للابتكار والإبداع.
5. دورها في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة.
6. تصلح المشاريع الصناعية الصغيرة في تحقيق التكامل مع المشاريع الكبيرة من خلال توفير بعض الخدمات لها بكلفة منخفضة، مما تزيد من القدرة التنافسية للمشاريع الكبيرة في الأسواق المعولمة.

د. **دور المشاريع الصناعية الصغيرة في مواجهة مشكلة البطالة:** تتميز المشاريع الصناعية الصغيرة باستخدام أساليب انتاجية كثيفة العمل، لذا فإن هذه المشاريع تعمل باتجاهين، الأول خلقها فرص عمل عديدة للباحثين عن العمل بخاصة لبعض الفئات ومنها الإناث والشباب والنازحين من المناطق الريفية وغير المؤهلين للانضمام إلى المشاريع الكبيرة، أما الثاني: تعمل على تخفيف العبء على الحكومة من خلال تخفيض الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، مما يسهم في تحسين الميزانية العامة للدولة، وعليه تشكل هذه المشاريع محور اهتمام السياسات الصناعية الهادفة الى التخفيف من حدة مشكلة البطالة في الدول كافة بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية وكيفية ادارتها للاقتصاد الوطني.

ومن المنظور الدولي أكد مؤتمر العمل الدولي عام 1998 على دور المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ايجاد فرص عمل، فقد اصبحت الصناعات الصغيرة في اليابان تستوعب (84%) من اجمالي العمالة، وفي دول الاتحاد الاوروبي استطاعت الصناعات الصغيرة والمتوسطة من توفير (70%) من اجمالي فرص العمل لعام 1998، في حين وظفت هذه الصناعات حوالي (95%) من اجمالي العمالة الصينية، و(50%) من العمالة الافريقية (محمد، 2012: الانترنيت)

ولأجل احتساب مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة في توفير أو خلق فرص العمل يتم استخدام المعادلة الآتية: (البندي،2013، الانترنيت)

مساهمة المشروعات الصغيرة في فرص العمل = (مجموع العمالة التي تولدها المشاريع الصغيرة/اجمالي القوة العاملة) *100

المبحث الثالث: واقع البطالة في أقليم كوردستان-العراق

من المعروف أن وضع الخطط على الصعيد القطاعي أو الشامل يستلزم توفير البيانات الديموغرافية الدقيقة بهدف حصر الموارد البشرية في وقت معين والاستفادة منها في التخطيط المستقبلي، وفي السياق ذاته، يعد تطور حجم السكان ومعدلات نموه أحد المؤشرات المهمة للتعرف على عرض العمل ومن ثم اداء سوق العمل، وفي حالة عدم قدرة الاقتصاد على امتصاص العمالة الفائضة الناجمة عن المعدلات المرتفعة للنمو السكاني، فأنه سيترتب عليها إبراز ظاهرة مشكلة البطالة. ولأجل التعرف على حجم السكان في الإقليم تم الاستعانة بمعطيات الجدول (2).

الجدول (2): تطور حجم السكان ومعدلات التغير السنوي في اقليم كوردستان-العراق للفترة (2020-2009)

الاعوام	حجم السكان	مجموع الزيادة السكانية	معدل التغير السنوي للسكان %
2009	4662266		
2010	4791926	129660	2.78

الاعوام	حجم السكان	مجموع الزيادة السكانية	معدل التغير السنوي للسكان %
2011	4921693	129767	2.71
2012	5054181	132488	2.69
2013	5189199	135018	2.67
2014	5332600	143401	2.76
2015	5472436	139836	2.62
2016	5614070	141634	2.59
2017	5755043	140973	2.51
2018	5895052	140009	2.43
2019	6033814	138762	2.35
2020	6171083	137269	2.27

المصدر: إعداد الباحثان استناداً الى:

1. علي، أحمد علي (2015)، تقييم العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في اقليم كوردستان العراق: مدينة اربيل أنموذجاً للفترة (2009-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، ص.47.
2. حكومة اقليم كوردستان، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات 2009-2020.

من خلال استقراء بيانات الجدول رقم (2) تبين بان معدل التغير السنوي شهد انخفاضاً خلال فترة الدراسة (2009-2020) إذ بلغ اقصى معدل (2.78%) في عام 2010 ثم بدأ بالانخفاض التدريجي إلى أن بلغ (2.27%) في عام 2020. ويعد هذا المعدل مرتفعاً إذا تم الأخذ بنظر الاعتبار هشاشة البنية الاقتصادية للإقليم وعدم قدرته على خلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان النشطين اقتصاديا.

وعلى صعيد محافظة أربيل، فالأرقام الواردة في الجدول رقم (3) توضح تباين طفيف في معدل التغير السنوي للسكان خلال الفترة المدروسة. وكان الاتجاه العام لمعدل التغير السنوي متماشياً مع اتجاه المعدل على صعيد الاقليم ككل حيث بلغ أقصى معدل تغير سنوي (2.89%) في عام 2009 وبدأ بالانخفاض الا ان بلغ (2.03%) في عام 2020.

الجدول (3): تطور حجم السكان ومعدلات التغير السنوي في محافظة أربيل للفترة (2009-2020)

السنوات	حجم السكان	مجموع الزيادة السكانية	معدل التغير السنوي للسكان
2009	1706182		
2010	1755606	49424	2.89
2011	1805313	49707	2.83
2012	1855226	49913	2.76
2013	1905970	50744	2.73
2014	1957486	51516	2.70
2015	2009637	52149	2.66
2016	2062380	52743	2.62
2017	2113391	51011	2.47
2018	2162509	49118	2.32

السنوات	حجم السكان	مجموع الزيادة السكانية	معدل التغير السنوي للسكان
2019	2209569	47060	2.17
2020	2254422	44853	2.03

المصدر: إعداد الباحثان بالاستناد الى: حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم والقوى العاملة، بيانات غير منشورة.

ولبيان واقع البطالة، لابد من التطرق إلى معدل النشاط الاقتصادي الذي يتضمن السكان النشطون اقتصاديا ضمن حدود الفئة العمرية (15-64) سنة والذين يمثلون قوة العمل المتاحة ويمكن تصنيفهم كعاملين أو متعطلين. ففي اقليم كوردستان-العراق، بلغ معدل النشطين اقتصاديا (38.4%) من اجمالي السكان، وفي حين بلغ معدل غير النشطين اقتصاديا (61.6%)،ووفقاً للمحافظات سجلت محافظة السليمانية أعلى معدل للنشطين اقتصاديا بمعدل (40.3%) مقابل (38.1%) في اربيل، و(35.6%) في محافظة دهوك للعام 2012 (وزارة التخطيط، مديرية الاحصاء).وفقاً لإحدى الدراسات الصادرة من صندوق الأمم المتحدة للسكان فقد شكل أكثر من (40) في المائة من سكان إقليم كوردستان العراق الذين تتراوح أعمارهم بين (15 و64) سنة جزءاً نشطاً من القوى العاملة في حيث يعمل القطاع العام على توظيف ما يقرب من نصف السكان العاملين في عام 2017 (صندوق الامم المتحدة للسكان، 2018).

أما فيما يتعلق بمعدلات البطالة فإنها تعد إحدى المعضلات والتحديات التي تواجه اقليم كوردستان-العراق وانعكست آثارها على العديد من التغيرات الاقتصادية، إذ شهد سوق العمل في اقليم كوردستان اضطرابا بسبب العديد من الصدمات التي تعرض إليها اقليم كوردستان-العراق في الآونة الاخيرة، بالأخص العلاقات مع الحكومة الفيدرالية بصدد تمويل الميزانية التي أقرت في البرلمان العراقي والأزمة الناشئة بسبب القطاع النفطي ، فضلا عن حالة الحرب التي شهدها الاقليم والتي أضحت من أهم العوامل التي أثرت على النشاط الاقتصادي في الاقليم وبالتالي سوق العمل. وتمخضت عن ذلك خلق فجوة بين عرض العمل والطلب عليه وكانت البطالة من أهم نتائج هذا الاختلال. والجدول رقم (4) يوضح ذلك:

الجدول (4): تطور معدلات البطالة في اقليم كوردستان-العراق للفترة (2011-2018)*

الاعوام	معدل البطالة
2011	8.5
2012	7.9
2013	6.6
2014	6.5
2015	13.3
2016	14
2017	10.2
2018	9

*ان قصر الفترة الزمنية تعزى الى عدم توافر الاحصاءات الخاصة بمعدلات البطالة.

المصدر: إعداد الباحثان استناداً الى:

- حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم والقوى العاملة، بيانات غير منشورة. وعلى صعيد محافظة اربيل.
- Human Development Report-Iraq, 2014, www.undp.org

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 341-361
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.19

لم يختلف معدل البطالة في محافظة أربيل كثيراً كما هو اجمالاً في اقليم كوردستان-العراق، وبسبب عدم وجود بيانات تفصيلية عن البطالة بحسب المحافظات، فقد تم الاستناد إلى البيانات المتاحة وكما هو مبين في الجدول رقم (5).

الجدول (5): معدل البطالة في محافظة اربيل للفترة (2008-2018)

الاعوام	معدل البطالة
2008	13.2
2012	7.5
2013	7.3
2014	11.2
2015	13.4
2016	14
2017	9.2
2018	8.3

المصدر: إعداد الباحثان استناداً الى:

- حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الإقليم والقوى العاملة، بيانات غير منشورة.

-Iraq: Key Socio-Economic Indicators For Baghdad, Basra and Erbil, 2020 www.euaa.europ.eu

من خلال معطيات الجدول رقم (5) تبين أن معدل البطالة لم يختلف كثيرا كما هو اجمالا في اقليم كوردستان-العراق، ويبدوا أن المعدل انخفض منذ عام 2008 ولغاية 2013 بسبب زيادة التعيينات الحكومية، إذ بلغت عدد التعينات (11644) فردا لغاية 2011-2012 (علي، 2015: 89). وفي عام (2015) بلغ معدل البطالة (13.4%) من اجمال السكان النشطين اقتصادياً وارتفع ليصل إلى (14%) في عام 2016. ثم بدأ بالانخفاض بشكل ملموس مقارنة بالسنوات الماضية، وتراجع إلى (8.3%) لعام 2018. وأرجعت دائرة الإحصاء في إقليم كردستان العراق التحسّن في قطاع الوظائف إلى تحسن ظروف العمل خاصة بعد عودة الشركات الخاصة إلى الإقليم وانتعاش الحركة التجارية لا سيما بعد القضاء على الخطر الذي كان يشكله تنظيم داعش الارهابي وكان معدل البطالة قد تجاوز مستوى 13% عام 2015 حسب بيانات سوق العمل في الإقليم، وعزي ذلك الارتفاع إلى الأزمة الاقتصادية حينها والحرب على تنظيم داعش، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل حينها 187 ألفا من أصل أكثر من مليون عامل. (حكومة إقليم كوردستان، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2020).

ثالثاً. واقع المشروعات الصناعية الصغيرة ودورها في التخفيف من مشكلة البطالة في محافظة أربيل: مما لا شك فيه، أن دعم وتعزيز دور المشروعات الصناعية الصغيرة في بناء قاعدة اقتصادية معينة، ومدى تحقيقها لأهدافها في مجال التشغيل أمر يتطلب التعرف على واقع المشروعات الصناعية الصغيرة من حيث المهام التي تؤديها في مجال التشغيل، عليه لابد من استخدام بعض المؤشرات وبيان أهميتها الاقتصادية ومنها:

1. **إعداد المشروعات الصناعية الصغيرة:** لا يمكن دراسة وتحليل القطاع الصناعي وبضمنها المشاريع الصناعية الصغيرة في الإقليم من غير الأخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية الاقتصادية

التي شهدها الاقليم. إذ كثيرا ما تمثل هذه الظروف قراءة واضحة للعديد من المؤشرات الاقتصادية، ويمكن التعرف على مدى التطور الحاصل في اعداد المشاريع الصناعية من خلال الجدول رقم (6) وكالآتي:

الجدول (6): تطور عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة أربيل للفترة (2005-2020)

السنوات	عدد المشاريع الصناعية الصغيرة
2005	509
2006	579
2007	663
2008	668
2009	718
2010	786
2011	3414
2012	3357
2013	2375
2014	1857
2015	1930
2016	1963
2017	1988
2018	2117
2019	2212
2020	2237

المصدر: عمل الباحثان استناداً إلى:

1. بابكر، عبدالله حسين (2010)، واقع الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل وسبل تطويرها للفترة 2002-2008، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، ص 66.
2. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم قسم الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة.
3. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التجارة والصناعة، بيانات غير منشورة.

تؤكد معطيات الجدول رقم (6) أن عدد المشاريع الصناعية الصغيرة خلال الفترة (2005-2020) قد عرف في مجموعة زيادة بمعدل نمو مركب قدره (9.72%). إذ انتقل عددها الاجمالي من (509) مشروعا عام 2005 إلى (2237) مشروعا عام 2020، وقد بلغ أعلى مستوى له في عام 2011 والبالغ (3414) مشروعا، بينما بلغ أوطئ مستوى له في عام 2005 والبالغ (509) مشروعا. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع عدد المشاريع الصناعية الصغيرة في عام 2011 يعزى إلى حزمة من البرامج والاعفاءات الضريبية، فضلاً عن تشجيع المستثمرين وتحسن الوضع الاقتصادي للإقليم، أما انخفاض أعدادها في عام 2005 فيعود إلى خصوصية الفترة التي مر بها

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 341-361
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.19

الاقليم واهمال القطاع الصناعي وهشاشة البنى التحتية لإقامة المشاريع الصناعية بشكل عام. ومن الملفت للنظر تراجع اعداد هذه المشاريع بعد عام 2013 التي بلغت (2375). وابتداءاً من عام 2014 اتجهت اعدادها نحو التناقص لغاية عام (2016) مقارنة بأعدادها في عام (2013) بالرغم من زيادة اعدادها ابتداءً من عام 2015 وبزيادات سنوية طفيفة لغاية 2020، ويمكن القول إن من أهم الأسباب الكامنة وراء عدم بلوغ أعداد المشاريع الصناعية الصغيرة إلى ما كانت عليها في عام 2013 فيعزى إلى (البنك الدولي، 2016):

1. التقلبات الاقتصادية الناجمة عن الانخفاض الحاد في الأسعار الدولية للنفط من (115$) للبرميل في حزيران لعام 2014 إلى (35$) في كانون الأول لعام (2015) مما ترجمت إلى هبوط الايرادات الحكومية والتي تشكل مصدراً رئيسياً لتمويل ميزانية الاقليم.
2. ضعف النظام المالي الذي يفتقر إلى التطور بسبب ضعف البنية الأساسية المالية وضعف الوصول الى التمويل وبخاصة من جانب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والاعتماد بشكل مباشرة على التمويل الذاتي وعلى الامكانات المالية المحدودة.
3. المعوقات التسويقية إلى تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة إلى جانب اعتماد اقتصاد الاقليم على الاستيرادات مما أدى إلى عدم قدرة المشاريع الصناعية وبخاصة الصغيرة من التنافس.
4. الوضع السياسي غير المستقر.

اجمالا يمكن القول إن التذبذب الحاصل في اعداد المشاريع الصناعية الصغيرة ما هو إلا انعكاس للحالة السياسية غير المستقرة والوضع الاقتصادي المتأزم في ظل عدم وجود رؤية واضحة من قبل حكومة اقليم كوردستان تجاه تنويع اقتصاد الاقليم الذي اتبعه انخفاض في مستوى الانشطة الاقتصادية وبخاصة في القطاع الصناعي.

المبحث الثاني: مساهمة المشاريع الصناعية في التشغيل

من إحدى المعايير المستخدمة لتقييم دور المشاريع الصناعية الصغيرة وأثرها في سوق العمل، يتم استخدام مؤشر مساهمة المشاريع الصناعية الصغير في التشغيل على صعيد القطاع الصناعي، فالأهمية الكامنة في اقامة هذه المشاريع هي مدى مساهمتها في قوة العمل وبيانات الجدول رقم (7) تبين ذلك وكالآتي:

الجدول (7): حصة المشاريع الصناعية الصغيرة في التشغيل للفترة (2005- 2019)

السنوات	التشغيل في المشاريع الصناعية الصغيرة	التشغيل الاجمالي في القطاع الصناعي	نسبة مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة في التشغيل %
2005	2760	4690	58.84
2006	3120	5150	60.58
2007	3480	6170	56.40
2008	3500	7360	47.55
2009	3840	9921	38.70
2010	4302	10159	42.34
2011	11307	15374	73.54
2012	11898	15683	75.86

السنوات	التشغيل في المشاريع الصناعية الصغيرة	التشغيل الاجمالي في القطاع الصناعي	نسبة مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة في التشغيل %
2013	9788	14023	69.8
2014	7863	15502	50.72
2015	10403	18264	56.96
2016	-	-	-
2017	-	-	-
2018	11638	25673	45.33
2019	12417	-	-

المصدر: اعداد الباحثان استناداً إلى:

1. بابكر، عبدالله حسين (2010)، واقع الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل وسبل تطويرها للمدة2002-2008، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، ص. 66.
2. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم قسم الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة.
3. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التجارة والصناعة. بيانات غير منشورة.

وبإمعان النظر في بيانات الجدول رقم (7) تتضح مدى اهمية المشاريع الصناعية الصغيرة من حيث مدى مساهمتها في خلق فرص العمل، إذ تدل الأرقام بأن مساهمة هذه المشاريع من اجمالي المشاريع الصناعية في التشغيل تتذبذب بين الارتفاع والانخفاض، إذ بلغت أدناها عام 2009 بنسبة (38.70%) في حين أن أعلى مساهمة جاءت عام 2012 إذ بلغت (75.86%) من اجمالي التشغيل في المشاريع الصناعية. ويمكن القول إن المشاريع الصناعية الصغيرة هي الأكثر نموا وتطورا، وهي بالتالي الاكثر استيعابا للعمالة، مما قد يشير إلى دور أكثر فعالية لها في امتصاص البطالة. في السياق نفسه، يمكن معرفة أثر التغيرات الحاصلة في عدد المشاريع الصناعية على تغير حجم العمالة من خلال اجراء مقارنة بين الزيادة النسبية لعدد المشاريع ومقارنتها مع التغيرات التي طرأت على عدد الاعمال.

ويمكن استخراج التغيرات المتتالية لغرض التشغيل نتيجة تغير عدد المشاريع الصناعية الصغيرة وذلك بالاستعانة بالجدول رقم (8).

الجدول (8): تطور عدد المشاريع الصناعية الصغيرة والتشغيل في محافظة اربيل للفترة (2005 -2019)

السنوات	تطور عدد المشاريع الصناعية الصغيرة		تطور المشتغلين		متوسط عدد الاشغال في كل مشروع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
2005	509	2.02	2760	2.35	5.42
2006	579	2.3	3120	2.65	5.38
2007	663	2.63	3480	2.96	5.25
2008	668	2.63	3500	2.98	5.24

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 341-361
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.19

السنوات	تطور عدد المشاريع الصناعية الصغيرة		تطور المشتغلين		متوسط عدد الاشغال في كل مشروع
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
2009	718	2.66	3840	3.27	3.35
2010	786	2.85	4302	3.66	5.47
2011	3414	3.13	11307	9.63	3.31
2012	3357	13.35	11898	10.13	3.54
2013	2375	9.45	9788	8.33	4.12
2014	1857	7.38	9863	8.4	5.31
2015	1930	7.68	10403	8.86	5.39
2016	1963	7.81	10595	9.02	5.4
2017	1988	7.9	10744	9.15	5.4
2018	2117	8.42	10808	9.2	5.1
2019	2212	8.8	11014	9.38	4.98
المجموع	25136	100	117422	100	74.64/15=4.98

المصدر: اعداد الباحثان استناداً الى:

1. بابكر، عبدالله حسين (2010)، واقع الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل وسبل تطويرها للمدة 2002-2008، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، ص 66.
2. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم قسم الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة.
3. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التجارة والصناعة. بيانات غير منشورة.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن كل 100 مشروعاً استطاع أن يخلق وبالمتوسط (498) فرصة عمل جديدة خلال فترة البحث. وبشكل عام يلاحظ تجانس بين معدلات تطور المشتغلين وتطور اعداد المشاريع ماعدا في عام 2013 الذي شهدا تراجعا من حيث عدد المشاريع واعداد المشتغلين، ومن الملفت للنظر أن المشاريع الصناعية الصغيرة اصبحت تميل للتوظيف بدرجة أقل للأعوام 2011، 2012 و2013 وبمتوسط (3.31)، (3.54) و(4.12) على التوالي مقارنة مع السنوات السابقة لفترة الدراسة، ويعزى ذلك الى النمو السلبي لعدد المشاريع والذي يساوي (29.25-) كان أكبر من النمو السلبي لعدد الوظائف الذي بلغ (17.73-) بين عامي 2012 و2013. ومن الجدير بالذكر أن المشاريع الصناعية الصغيرة تسهم بنسب لا بأس بها في اجمالي الوظائف، إلا أن ذلك لا يعكس حقيقة الواقع، وهذا بسبب اعتماد المشاريع الصناعية الصغيرة بدرجة كبيرة على العمالة غير مدفوعة الأجر، إذ يزاول صاحب المشروع العمل بنفسه مع الاستعانة بأفراد اسرته.

المبحث الثالث: أثر توسع المشاريع الصناعية الصغيرة على حجم العمالة

إن العلاقة بن تطور المشاريع الصناعية الصغيرة وحجم العمالة تسمح بتحليل التغيّر في عدد المشاريع الصناعية وأثره على تغيّر حجم العمالة خلال فترة زمنية معينة، والجدول الآتي يوضح هذا التأثير.

الجدول (9): أثر المشاريع الصناعية الصغيرة على عدد الوظائف المستحدثة في محافظة اربيل للفترة (2005-2019)

السنوات	عدد المشاريع الصناعية الصغيرة	عدد العمال	عدد المشاريع الناشئة	فرص العمل المستحدثة
2005	509	2760	-	-
2006	579	3120	70	360
2007	663	3480	84	360
2008	668	3500	5	20
2009	718	3840	50	340
2010	786	4302	68	462
2011	3414	11307	2628	7005
2012	3357	11898	-57	591
2013	2375	9788	-982	-2110
2014	1857	9863	-518	75
2015	1930	10403	73	540
2016	1963	10595	33	192
2017	1988	10744	25	140
2018	2117	10808	129	64
2019	2212	11014	95	206

المصدر: اعداد الباحثان استناداً الى:

1. بابكر، عبدالله حسين (2010)، واقع الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل وسبل تطويرها للمدة 2002-2008، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، ص. 66.
2. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم قسم الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة.
3. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التجارة والصناعة. بيانات غير منشورة.

أحدث التطور الذي عرفته المشاريع الصناعية الصغيرة للمدة (2005-2019) تطوراً في حجم قوة العمل وتشغيلها، إذ تطورت المشاريع الصغيرة ب (1703) مشروعا جديدا محدثة بذلك تطورا ملحوظا في حجم العمالة يقدر ب (8254) فرص عمل جديدة. ومما يلاحظ أيضا وجود علاقة طردية بين تزايد عدد المشاريع وفرص العمل، فزيادة عدد المشاريع الصناعية الصغيرة يترجم مباشرة بزيادة حجم العمالة المستحدثة، فمثلا عام (2010) كان عدد المشاريع الصغيرة 786 مشروعا تشغل 4302 عامل، ونتيجة لزيادة عدد المشاريع عام 2011 إلى (3414) مشروعا أدى إلى زيادة عدد العمال بـ (11307) عامل اي بزيادة قدرها 162.8% الوقت نفسه أدى زيادة عدد فرص العمل المستحدثة بـ (7005) فرصة عمل. اجمالا يمكن القول إن المشاريع الصناعية

الصغيرة في السنوات الاخيرة من الدراسة اصبحت تميل للتوظيف بدرجة أكبر مقارنة مع السنوات السابقة، وهذا الاتجاه هو الذي سيساهم في التخفيف من حدة مشكلة البطالة في سوق العمل ومن الملفت للنظر الى ان عدد المشاريع اتجه نحو الانخفاض بعد عام 2013، مما ترجم إلى استحداث فرص عمل أقل مقارنة بعام 2013.

المبحث الرابع: تطور كثافة المشاريع

لمعرفة الزيادة الحقيقة لنمو المشاريع الصناعية الصغيرة، لابد من الأخذ بنظر الاعتبار تطور السكان، بعبارة أخرى، لابد من اجراء عملية المقارنة بين معدل نمو المشاريع مع نمو السكان، عليه تم استخدام مؤشر كثافة المشاريع كما هو بين في الجدول رقم (10).

الجدول رقم (10): تطور كثافة المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة اربيل للفترة 2005-2019.

السنوات	عدد المشاريع الصناعية الصغيرة	عدد السكان (مليون نسبة)	كثافة المشاريع
2005	509	1440590	0.353
2006	579	1490695	0.388
2007	663	1542421	0.429
2008	668	1537091	0.437
2009	718	1706182	0.420
2010	786	1755606	0.447
2011	3414	1805313	1.891
2012	3357	1855226	1.809
2013	2375	1905970	1.246
2014	1857	1957466	0.948
2015	1930	2009637	0.960
2016	1963	2062380	0.951
2017	1988	2113391	0.940
2018	2117	2162509	0.979
2019	2212	2209569	1.001
معدل التغير2005 /2019	334.57	53.38	183.5

المصدر: اعداد الباحثان استناداً الى:

1. بابكر، عبدالله حسين (2010)، واقع الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل وسبل تطويرها للمدة 2002-2008، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، ص 66.
2. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم قسم الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة.
3. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التجارة والصناعة. بيانات غير منشورة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 341-361
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.19

تدل معطيات الجدول رقم (10) إن معدل النمو الحقيقي للمشاريع الصناعية الصغيرة من عام (2005) إلى عام (2019) هو (183.5%) بدلا من (334.53%) لأن معدل نمو السكان قد ارتفع بنسبة (53.38%) فقط، فبالاستناد إلى مؤشر النمو الحقيقي، يمكن القول إن المشاريع الصناعية الصغيرة في محافظة أربيل اصبحت تنمو بوتيرة بطيئة، وبالأخص منذ بداية مدة الدراسية 2005 حيث كان عدد المشاريع الصناعية الصغيرة لكل 1000 نسمة يساوي (0.353) مشروعا في المتوسط، ثم اصبح 0.388 في عام 2006 حتى بلغ 1.891 مشروعا في عام 2011، واخيرا بلغ (1.246) في عام 2013، أي تراجع في عام 2013 وبقي بحدود (0.9) منذ عام 2014 لغاية 2018 ويعزى ذلك الى تناقص عدد المشاريع الصناعية الصغيرة بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدها اقليم كوردستان في عام 2013، وبدأ بالازدياد في عام 2019 ليصل إلى (1.01) بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي شهده الاقليم وتكيفه للازمات المالية والسياسية.

المبحث الخامس: المشروعات الصناعية الصغيرة ومعدلات البطالة

ترتبط الزيادة في عدد المشاريع الصناعية الصغيرة بعلاقة بمعدلات البطالة، فالزيادة في عدد المشاريع الصناعية الصغيرة تؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، كون المشاريع الصناعية الصغيرة تعد كمستوعب للعمالة الفائضة بسبب اعتمادها على اليد العاملة بكثافة. ولأجل معرفة طبيعة العلاقة بين معدل البطالة ومعدل نمو العمالة في المشاريع الصناعية الصغيرة تم اجراء مقارنة بينهما كما هو مبين في الجدول رقم (11).

الجدول (11): عدد المشاريع الصناعية الصغيرة وعلاقتها بمعدل البطالة للفترة 2008-2017*

الأعوام	معدل البطالة	عدد المشاريع
2008	13.2	668
2012	7.5	3357
2013	4.3	2375
2014	6.5	1857
2015	13.3	1930
2016	14	1963
2017	10.2	1988

المصدر:

1. حكومة أقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم، قسم الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة.
2. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم والقوى العاملة، بيانات غير منشورة.
3. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التجارة والصناعة بيانات غير منشورة.

* لم يتمكن الباحثان من الحصول على البيانات الخاصة بمعدلات البطالة لجميع سنوات الدراسة بسبب عدم احتسابه من قبل الجهات المختصة في الاقليم.

إذ يمكن ملاحظة العلاقة العكسية بين تغيّرات عدد المشاريع وتغيرات معدلات البطالة، ففي عام 2008 كان عدد المشاريع (668) مشروعا يرافقه معدل البطالة ب (13.2%) من اجمالي القوى العاملة في محافظة اربيل، ونتيجة لارتفاع عدد المشاريع الى (3357) مشروعا في عام

2012 انخفض معدل البطالة إلى (7.5%)، وهذا ما يفسر الدور الذي تلعبه المشاريع الصناعية الصغيرة في خفض معدلات البطالة وخلق فرص عمل.

يمكن تفسير العلاقة بين دور المشاريع الصناعية الصغيرة ومدى مساهمتها في التخفيف من مشكلة البطالة من خلال دراسة الواقع الاقتصادي للإقليم والذي يتميز بـ:

1. شهد اقليم كوردستان تحسناً اقتصادياً من عام 2005 إلى 2013 بسبب العائدات النفطية والاستثمار الاجنبي، مما غذى الانتعاش الاقتصادي المفاجئ في الاقليم وساهم في تكوين اقتصاد ريعي مما أثر سلباً في النمو الاقتصادي بسبب مساهمته في تشويه الهيكل الاقتصادي، حيث شهد بعض القطاعات ومنها قطاعي العقارات والخدمات ارتفاعاً في الاسعار في الوقت الذي تراجع فيه اداء القطاع الصناعي والزراعي.
2. من أهم التحديات التي تواجهها حكومة اقليم كوردستان في الأجل المتوسط والطويل هي عدم قدرتها في التخفيف من الاعتماد المفرط على النفط في تمويل ايراداتها وتعليق تمويل الميزانية من قبل الحكومة المركزية.
3. هيمنة القطاع العام الذي أضحى مستودعاً للتوظيف وبلغ نصيب الحكومة في التوظيف أكثر من 50% من اجمالي العمالة (البنك الدولي، 2016). وفي السياق نفسه، أظهرت دراسة بهيمنة التوظيف في القطاع العام على تركيبة قوة العمل في محافظة أربيل هي كالاتي: (48.6%) يعملون في القطاع العام، (13.5%) يعلمون في القطاع الخاص، (18.7%) يعملون لحسابهم الخاص و(19.2%) يعملون بشكل يومي (www.euaa.europ.eu).
3. تثبيط الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال عدم دفع المدفوعات المستحقة للمقاولين أدى إلى خلق بيئة غير مؤاتيه للأعمال وبخاصة في القطاع الخاص مما انعكس سلباً على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في مقدمتها البطالة.
4. تدفق اللاجئين السورين والنازحين العراقيين المشردين داخلياً، وفقاً لإحدى دراسات البنك الدولي في عام 2016 تدفق (1.8) مليون من اللاجئين والمشردين مما أدى إلى زيادة سكان اقليم كوردستان بنسبة (28%) (البنك الدولي، 2016).
5. هبوط حاد في تمويل الايرادات من الحكومة الاتحادية حيث انخفضت من (12) مليار$ في عام 2013 إلى حوالي (مليار) دولار في عام 2014 ثم جرى تعليق هذه التمويلات في حزيران عام 2015 (البنك الدولي، 2016). لقد ترجم ذلك إلى:

أ. عدم إيفاء حكومة الاقليم بدفع مستحقات الموظفين العاملين في القطاع الحكومي واتباع سياسة الاستقطاع الاجباري وانخفاض الانفاق الاستهلاكي ومن ثم انخفاض الطلب الكلي.

ب. توقف الحكومة عن سياسة التعيين للخرجين من الجامعات والمعاهد والتي كانت تتبعها أثناء فترات الانتعاش (اقتصاد الفقاعة). مما أدى إلى زيادة العبء على سوق العمل تمثلت برفع معدلات البطالة ولاسيما بطالة الخريجين. في السياق نفسه، أوضحت بيانات هيئة الاحصاء في اقليم كوردستان أنه وبسبب النمو السكاني فقد أنضم 180 ألف شخص الى قوة العمل سنوياً (هنية احصاء اقليم كوردستان، 2015).

بناءً على ما سبق، يمكن القول إن مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة في التشغيل سيظل امراً مرهونا بالواقع الاقتصادي والسياسي للإقليم. وفي ظل فرضية زيادة اعداد المشاريع الصناعية الصغيرة بسبب تراجع الدور الحكومي في التوظيف ستظل مساهمة هذه المشاريع

ودورها في التخفيف من مشكلة البطالة مرتبطة بمدى قدرة هذه المشاريع على خلق واستحداث الوظائف في سوق العمل وبمقارنته مع أثر فقدان الوظائف على مستوى سوق العمل في الإقليم.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات:

1. أسهم ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان في خلق عدم التوازن بين العرض والطلب على العمل وبالتالي بروز مشكلة البطالة في الإقليم والذي سجل أعلى معدل في عام 2015.
2. أخذت هذه البطالة صورها الثلاث الدورية بارتباطها بمراحل الدورة الاقتصادية بين الرواج والانكماش في الإقليم، والاحتكاكية والناشئة عن تنقل العاملين المستمر بين مناطق أربيل والمهن المختلفة بموجب توجهات الاقتصاد، والهيكلية والتي ظهرت باكتشاف موارد جديدة أو وسائل إنتاج أكثر كفاءة، أو ظهور سلع جديدة يتعامل معها المستهلك في الإقليم.
3. الانخفاض التدريجي لمعدل البطالة في محافظة أربيل للفترة 2008-2011 بسبب زيادة التعينات الحكومية (البطالة المقنعة).
4. ارتفاع عدد المشاريع الصناعية الصغيرة للفترة 2005-2011، وقد بلغ ذروته في عام 2011 والسبب يعود للتحسن في الوضع الأمني الذي شهده الإقليم مع بعض التغيرات الاقتصادية التي كان لها أثراً ايجابياً في نمو أعداد هذه المشاريع. الا أن اعداد هذه المشاريع بدا بالانخفاض منذ عام 2012 ولغاية عام 2014 حيث سجل اقل مستوى له ليبدأ بعدها بالارتفاع مرة اخرى ولكن بشكل اقل.
5. ارتفاع الأهمية النسبية للمشاريع الصناعية الصغيرة في التشغيل، إذ بلغت أعلى نسبة لها عام 2015 طبقاً لإجمالي التشغيل في القطاع الصناعي، ويبدوا أن هذه السنة ذات مؤشرات اقتصادية موجبة على كافة الأصعدة. إلا أنه لم يكن كافيا لاستيعاب حجم البطالة المتزايدة
6. بلغ متوسط عدد الاشغال في كل مشروع 4.98 لمدة الدراسة، مما يعني بان كل (100) مشروع استطاع ان يستحدث (498) فرصة عمل.
7. وجود علاقة ايجابية بين عدد المشاريع وفرص العمل المستحدثة خلال مدة الدراسة عدا العام 2013.
8. وفقا لمؤشر تطور كثافة المشاريع، فإن هذه المشاريع بدأت تنمو بمعدل بطيء وهو ما يمثّل النمو الحقيقي لهذه المشاريع.
9. تسهم المشاريع الصناعية الصغيرة في التخفيف من مشكلة البطالة لكونها مشاريع ذات كثافة عمالية، باحتياجات تقانية قليلة وبالتالي استثمارات رأسمالية متواضعة نسبياً.

ثانياً. المقترحات:

1. عند وضع السياسات الخاصة بالتشغيل، يجب الأخذ بنظر الاعتبار القوى المؤثرة في جانبي العرض والطلب معاً، لأجل خلق التوازن في سوق العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة.
2. ان سياسة الاعتماد على القطاع الحكومي كملجأ للباحثين عن العمل، لا يمكن الاستناد اليها على المدى الطويل بسبب انعكاسها على ارتفاع عدد البطالة المقنعة، فضلا عن أنها تمثل إحدى نواقص عن سوق العمل لذا على صناع القرار وضع استراتيجيات يمكن من خلالها احداث تغير في الهيكل الاقتصادي من شأنها أن تسهم في امتصاص قوة العمل الفائضة ومنها زيادة الاهتمام بالمشاريع الصناعية والزراعية وبالأخص الصغيرة منها.

3. منح الحوافز للمشاريع الصناعية الصغيرة من خلال تقديم قروض ميسرة وتطوير البنى التحتية لهذه المشاريع.
4. توفير الدعم والتدريب لأصحاب المشاريع الصناعية الصغيرة في المراحل الانتاجية كافة لإكسابهم خبرات تمكنهم من الاستمرار في العمل.
5. العمل على وضع إطار قانوني للمشاريع الصناعية الصغيرة لأجل تذليل كافة العقبات القانونية لإجراءات فتح هذه المشاريع.
6. اجراء مسح دوري للمشاريع الصناعية الصغيرة لأجل تجميع وتكوين الاحصاءات الخاصة بهذه المشاريع ومتابعتها وتحديد مؤشرات يمكن الاستفادة منها لمعرفة آثار هذه المشاريع على مجمل المتغيرات الاقتصادية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

أ. الكتب

1. جميل، عبد العزيز وعبد الحكيم، احمد عبد الفتاح، (2005)، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة.
2. الدباغ، بشير والجومرد، اثيل عبد الجبار، (2003)، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
3. زكي، رمزي، (1997)، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 226.
4. عبد الراضي، ابراهيم محمود، (2008)، حلول لمعالجة مشكلة البطالة، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية.
5. عرب، عاصم بن طاهر، (2006)، اقتصاديات العمل، النشر العلمي والمطابع، الرياض.
6. العلي، عادل فليح واخرون، (1990)، اقتصاد العمل، دار الحكمة، الموصل.
7. محمد، احمد قدري مختار، (2012)، دور المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة، جامعة الزقازيق. من الانترنيت.
8. نجا، علي عبد الوهاب، (2005)، مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها: دراسة تحليلية تطبيقية، الدار الجامعية-الاسكندرية.

ب. المقالات والدوريات:

1. الأسرج، حسين، (2015)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحدي البطالة بين الشباب الخليجي، بحوث اقتصادية عربية، العددان 69-70.
2. خزع، عمر خلف، (2013)، مشروعات الاعمال الصغيرة في العراق، التوطن والتمويل، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة. العدد الخاص.
3. مقري، زكية ويحياوي، نعيمة، (2011)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كآلية لمكافحة البطالة في الدول العربية، الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة.
4. النمروطي، خليل احمد، (2012)، بطالة الخريجين ودور المشاريع الصغيرة في علاجها، بحث مقدم لمؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين.

ج. الرسائل والأطاريح الجامعية:

1. بابكر، عبد الله حسين، (2010)، واقع الصناعات الصغيرة في محافظة اربيل وسبل تطويرها للمدة 2002-2008، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد. جامعة صلاح الدين، اربيل.
2. العايب، عبد الرحمن، (2004)، البطالة واشكالية التشغيل في إطار برنامج التعديل الهيكلي، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
3. علي، احمد علي، (2015)، تقييم العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في اقليم كوردستان العراق: مدينة اربيل أنموذجاً للمدة (2009-2013)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس قسم الاقتصاد في كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل.
4. قادر، زكي حسين، (2005)، قياس وتحليل البطالة في مدينة اربيل للعام 2003، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين.

د. التقارير المنشورة وغير المنشورة:

1. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم والقوى العاملة، بيانات غير منشورة.
2. حكومة أقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، هيئة احصاء الاقليم، قسم الاحصاء الصناعي، بيانات غير منشورة.
3. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التخطيط، احصاءات السكان للسنوات 2009-2020.
4. حكومة اقليم كوردستان العراق، وزارة التجارة والصناعة، بيانات غير منشورة.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Robert J. Gordon (2000). **Macroeconomics**. Addison-Wesely. New York.
2. Mankiw N. Gregorg (2000). **Macroeconomics**. WorthPublishers. New York.

ثالثاً. الانترنت:

1. البندي، عاصم عبدالنبي، (2013)، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية: مصر أنموذجاً. www.rooad.net
2. جامعة الدول العربية، تفعيل الدور التنموي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، www.lasportal.org
3. صليبي، ياسمين سعدون، (2012)، المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة الواقع والآفاق، مديرية الاحصاء الصناعي، بغداد، www.cosit.gov.iq
4. صندوق الامم المتحدة للسكان، 2018 www.unfpa.org
5. Human Development Report- Iraq, 2014 www.undp.org
6. Iraq: Key Socio-Economic Indicators for Baghdad, Basra and Erbil, 2020
7. البنك الدولي، 2016، اقليم كردستان العراق إصلاح الاقتصاد من أجل تقاسم ثمار الرخاء والازدهار وحماية الضعفاء والمحرومين. https://documents1.worldbank.org